مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٩١

الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٧/٥٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/478)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/478)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/558، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/478، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باعتماد قرار اليوم ٢٣٦٤ (٢٠١٧) بالإجماع، والذي يجدد ولاية حفظة السلام في مالي لمدة سنة واحدة. وترحب فرنسا أيضاً بالمفاوضات البنّاءة بين أعضاء مجلس الأمن التي أدت إلى هذه النتيجة الهامة. إن مجلس الأمن، بالإجماع على اعتماد هذا النص الأساسي، يؤكد التزامه الثابت ووحدته مع مالي لدعم البلد وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذه نقطة أساسية.

يعزز القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) الولاية القوية الممنوحة للبعثة بموجب القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) دعماً لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. كما أنه يتماشى مع الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي تعتزم الأمم المتحدة إنشاءها مع الدول الأفريقية والمنظمات الأفريقية. وفي الواقع، يتضمن القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) قطع شوطين رئيسيين قُدُماً في هذا الصدد.

أولاً، يؤكد مجلس الأمن من جديد ويضع الإطار لدعم حفظة السلام من أجل إعادة انتشار قوات الدفاع والأمن المالية. ويعزز مجلس الأمن، من خلال هذا القرار الدعم اللوجستي والتنفيذي الذي يجب أن توفره البعثة لإعادة انتشار قوات الدفاع والأمن المالية في جميع أنحاء إقليم البلد مع احترام اتفاق السلام في مالي. وهذه مسألة حاسمة. ولذلك يحدد بوضوح خطوط العمل للبعثة للمساعدة على استعادة الأمن في إقليم مالي، ولا سيما في شمال ووسط البلد، وسد الفجوة الأمنية التي من المعروف أن الجماعات الإرهابية تستفيد منها. إن إعادة انتشار قوات الدفاع والأمن المالية يجب أن ييسر أيضاً تنفيذ البعثة لولايتها. ولذلك يجب أن تُسهم في سلامة حفظة السلام في مالي، الذين تود فرنسا مرة أخرى أن تشيد بهم إشادة رسمية.

ثانياً، يعزز مجلس الأمن التعاون فيما بين حفظة السلام والقوة المشتركة الجديدة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

والقوات الفرنسية. وبروح الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الأمم المتحدة وأفريقيا، التي أشرت إليها سابقاً، يقيم مجلس الأمن تعاوناً أوثق بين البعثة المتكاملة، والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أعرب المجلس عن تأييده لنشرها في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) الذي اتُّخذ هنا قبل بضعة أيام، والقوات الفرنسية لعملية بارخان. ويعزز مجلس الأمن التكامل بين تلك القوات على الأرض وفقاً لولاية كل منها. وسيساعد عمل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على وجه الخصوص، المنتشرة في الدول الخمس لمنطقة الساحل، في تأمين منطقة الساحل من الجماعات الإرهابية. ولذلك سوف ييسر هذا تنفيذ البعثة لولايتها وكذلك سلامة حفظة السلام.

لقد اضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته. والآن يقع على عاتق الأمانة العامة، بدعم من الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات ومعدات، إعطاء البعثة المتكاملة الموارد اللوجستية والبشرية التي تمكنها من الوفاء بولايتها على نحو أفضل.

وأخيراً، أود أن أشدد على مدى أهمية إسراع الأطراف الموقعة بتنفيذ اتفاق السلام، وكذلك الدور المسند إلى الممثل الخاص للأمين العام في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يشير القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) إلى استعداد المجلس النظر في فرض جزاءات على الأشخاص الذين سيعرقلون تنفيذ الاتفاق.

إن مجلس الأمن يُظهر في قراره ٢٣٦٤ (٢٠١٧) تصميمه على دعم استعادة السلام الدائم في مالي. كما يبينُ تصميمَ المجلسِ على دعم الجهود التي تبذلها مالي ودول منطقة الساحل للحدِ من التهديد الإرهابي. وأخيراً، يبين عزم المجلس على إقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والدول الأفريقية والمنظمات الأفريقية للسلام والأمن التي يدعم فيها حفظة السلام وقوات الدول الأفريقية بعضهم بعضاً.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومع ذلك، تود أوروغواي أن تعرب عن قلقها إزاء جانبين أود مناقشتهما بالتفصيل. أحد هذين الجانبين إجرائي والآخر موضوعي.

فيما يتعلق بالمسألة الإجرائية، أود أن أشير إلى أن مشروع القرار لم يخضع لإجراء الموافقة الصامتة. إن إجراء الموافقة الصامتة ذو أهمية خاصة في عملية التفاوض على مشاريع قرارات مجلس الأمن. إنه من الممارسات المعتادة لمجلس الأمن، وبالتالي فإن تدوينه وإعطاءه إطاراً هو أحد المواضيع التي نوقشت في العملية التفاوضية للمذكرة الجديدة ٥٠٧ من رئيس مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية، كانت أوروغواي من أوائل البلدان التي وقعت على مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين، التي تهدف إلى معالجة التحديات الداخلية التي تواجه بعثات حفظ السلام والتي تُجبر نظام حفظ السلام بأكمله على التفكير في سبل للتحسين، لكي يصبح أكثر كفاءة وفعالية في مهامه، وقبل كل شيء تجنب انهيار الأداء الوافي للبعثة.

وبدون الرغبة في الإشارة إلى عملية حفظ سلام معينة، إذ أنها مشكلة عامة، أود أن أذكر بأننا ظللنا نتلقى تقارير من الأمانة العامة بشأن أوجه القصور في مختلف البعثات من حيث عملها. وتعتقد أوروغواي، في ذلك الصدد – وقد أعربت عن ذلك في مناسبات عديدة – أن أفراد حفظ السلام المنشورين هم إحدى الجهات الفاعلة الأساسية، إن لم تكن الوحيدة، في تنفيذ تلك العمليات. ونتيجة لذلك، فإن وجود قيود وطنية غير معلنة وغياب القيادة والسيطرة الفعالة ورفض إطاعة الأوامر وعدم الرد على الهجمات ضد المدنيين ونقص المعدات يمكن أن تؤثر سلبا على المسؤولية المشتركة المتمثلة في فعالية تنفيذ الولايات.

وقد تم تسليط الضوء على الكثير من أوجه القصور تلك في الجلسة الإيجابية والمفيدة جدا التي عقدها المجلس مع قادة قوات

بعثات حفظ السلام قبل شهر تقريبا (انظر S/PV.7947). وقد طلب من الأمين العام، في الفقرة ٣٢ من النص الأصلي الذي عممه القائم بالصياغة، أن يقدم تقريرا عن تلك الجوانب لكي نتمكن من تحديد مستوى تنفيذ الالتزامات من جانب الوحدات وقوات الشرطة.

وعلى الرغم من أن جميع عمليات حفظ السلام ليست متشابهة، ولكل منها خصوصياتها، من الأفضل لمجلس الأمن أن يكون متسقا ومتماسكا عند الموافقة على الولايات، بما في ذلك فيما يتعلق بالأنماط والمبادئ التوجيهية ذات الطبيعة النظمية. كان ذلك هو طابع الفقرة ٣٢ كما اقترحت أصلا. وقد تم اعتماد فقرة بنفس النبرة للتجديد الأحدث لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن للأسف، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تعمل في بيئة معادية للغاية، ذات مواطن ضعف كبيرة وكثيرا ما نشير إليها على أنها أخطر بعثة لحفظ السلام في العالم، لا تزال هناك أوجه ضعف، إذا تمت معالجتها، لأعطت اتساقا أكبر لولاية بعثات حفظ السلام، وللبعثة المتكاملة على وجه الخصوص، وجعلتها أكثر فعالية في أدائها وفي مجال حماية المدنيين. ولذلك، فإن أوروغواي كانت تفضل أن يتم الاحتفاظ بالصياغة في قرار اليوم وتود أن يتم إدراجها في الموافقة على ولايات مقبلة بغية تحسين الكفاءة والمساءلة في عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، فإننا نرى أن من المهم الإشادة بعمل حفظة السلام المنتشرين في الميدان، وفي هذه الحالة، بحفظة السلام في البعثة المتكاملة، على مساهمتهم السخية في السلم والأمن الدوليين.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ترحب السنغال بالاعتماد بالإجماع للقرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويرحب بلدي أيضا باعتماد حكومة مالي خطة شاملة لإعادة بسط وجود الدولة في وسط مالي، وفي جميع أنحاء البلد.

وترحب السنغال، من هذا المنطلق، بتجديد ولاية البعثة المتكاملة، الأمر الذي يؤكد مجددا بصفة خاصة تقديم الدعم لحكومة مالي ولإعادة نشر القوات المسلحة المالية في جميع أنحاء الإقليم، مما يجعل من الممكن تعزيز الأمن في جميع أنحاء مالي عموما، وفي وسط مالي على وجه الخصوص، حيث ستواصل السنغال، كما يعلم الجميع، المشاركة من خلال نشر قوة الرد السريع. وتلك هي إحدى أحدث التعبيرات عن تضامن شعب وحكومة السنغال مع الشعب الشقيق في مالي، وهو التزام برهن عليه مبكرا، منذ بداية الأزمة، بوجود القوات السنغالية ضمن القوات الأفريقية.

وفي الختام، يود بلدي أن يجدد إشادته المستحقة بالبعثة المتكاملة وبجميع البلدان المساهمة بقوات على تضحياتها العظيمة بالنيابة عن القوة كوسيلة لمساعدة شعب مالي بغية استعادة سيادته على كامل أراضيه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم بمناسبة اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لمدة سنة إضافية.

وأرحب، في البداية، بالمفاوضات البناءة التي أدت إلى هذه النتيجة. وأود، في ذلك الصدد، أن أنقل إلى أعضاء المجلس خالص امتنان فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وحكومة وشعب مالي على هذا القرار الهام، الذي اتخذه المجلس للتو بالإجماع. كما أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وجميع نساء ورجال البعثة على التزامهم وتضحيتهم

اليومية إلى جانب شعب مالي في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

إن القرار الذي اتخذه المجلس للتو مهم من أوجه شتى. في الواقع، إن مجلس الأمن يعيد، باتخاذه القرار بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، أي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، تأكيد دعم المجتمع الدولي لعملية السلام في مالي، مع الاحترام الكامل لسيادة دولة مالي ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وطابعها العلماني.

ويستجيب مجلس الأمن، باتخاذه قرار تجديد الموقف الاستباقي والقوي لولاية البعثة المتكاملة، للمطلب الملح لحكومة مالي، بدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالنظر في البيئة العدائية والخطرة على نحو خاص التي ينتشر فيها حفظة السلام. تعطي هذه الولاية القوية البعثة المتكاملة، أولا، الوسائل لحماية النفس والدفاع عنها، في مواجهة قوات معادية وللاضطلاع بمهمتها الأساسية المتمثلة في حماية السكان المدنيين في مالي.

فإعطاء ولاية مناسبة للحالة شيء؛ وتزويد البعثة المتكاملة بما يلزم من موارد مادية ومالية وبشرية شيء آخر. وترحب حكومة مالي بشدة بتعزيز القدرات التشغيلية للبعثة المتكاملة، لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو كامل وفعال. وفي ذلك الصدد، فإن استنتاجات مؤتمر تشكيل قوات البعثة المتكاملة الذي عقد في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧ تحت رئاسة الأمين العام، تبعث الأمل في أن يتم التغلب قريبا على هذا التحدي. وأود أن أثني على البلدان المساهمة بقوات التي قدمت تعهدات في تلك المناسبة. ويحدوني الأمل في أن تتحقق تلك التعهدات قريبا.

ومن المهم بالقدر ذاته تعزيز التعاون بين البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على الحاجة الملحة لدعم قوات الدفاع والأمن المالية في كفاحها اليومي في الميدان ضد الإرهاب، من دون انتظار الانتهاء من عملية إعادة بنائها. فالقوى الإرهابية لن تنتظر حتى نهاية تلك العملية. إنني أرحب بكون أن هذه المسألة الرئيسية قد أخذت في الاعتبار في القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧).

وبالمثل، ترحب حكومة مالي بأن الولاية الجديدة للبعثة تعكس المسألة المهمة حقا المتمثلة في إعادة بسط سلطة دولة مالي في جميع أنحاء الإقليم، وبخاصة عودة الإدارة وقوات الدفاع والأمن إلى جميع مناطق الشمال، بما في ذلك في كيدال. وترحب الحكومة بالدعم الحاسم للتنفيذ الفعال لعملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في مالي.

ومن جانبنا، أود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن أن الحكومة، تحت سلطة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، ستواصل تنفيذها الدؤوب لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وتحقيقا لهذه الغاية، استضافت باماكو مؤخرا مناسبة يوم تقييم تنفيذ الاتفاق، بحضور رئيس الوزراء ورئيس الحكومة، يوم الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه. وشاركت جميع الجهات الفاعلة المالية في عملية السلام، بما في ذلك الحركات الموقعة والممثل السامي لرئيس الجمهورية والمجتمع المدني لتنفيذ الاتفاق.

ومن الاستنتاجات الرئيسية لهذا الاجتماع أن الأطراف الثلاثة – الحكومة وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية – بقيادة الممثل السامي للرئيس، وافقت على اعتماد جدول زمني توافقي واقعي لاستعادة الإدارة وقوات الدفاع والأمن المالية إلى كيدال في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، ستواصل الحكومة تنفيذها للاتفاق من حيث توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وفوائد السلام للسكان المتضررين، وستسعى بصفة خاصة إلى التقيد بحقوق الإنسان. وسيولى اهتمام مطرد للحالة في وسط البلد.

ولعل الأعضاء لاحظوا أن للأزمة في مالي أبعادا إقليمية ودولية أيضا. وهذا هو الهدف أساسا من إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أقر مجلس الأمن نشرها من خلال القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، بولاية مكافحة

الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وأود أن أدعو إلى مزيد من الدعم الأكثر ثباتا من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف بغية تعبئة الموارد اللازمة للأداء الفعال للقوة مشتركة. وفيما يتعلق بمؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فمن المقرر أن يعقد بمشاركة رئيس الجمهورية الفرنسية في باماكو في ٢ تموز/يوليه.

وفي الختام، أود أن أشكر الوفد الفرنسي، تحت قيادة صديقي العزيز السفير دولاتر، لبدء وقيادة المفاوضات بشأن القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧). أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تأييدهم لاعتماده. وبالمثل، أشكر كل عضو على تقديم هذا الدعم القيم. وأكرر امتنان شعب وحكومة مالي اللامتناهي للأمين العام وممثله الخاص إلى مالي ولجميع أفراد البعثة المتكاملة، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات، وقوات عملية برخان الفرنسية وبعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي وأعضاء لجنة رصد الاتفاق، بقيادة الجزائر، على الدعم الثابت والمتعدد الأبعاد لعملية السلام والاستقرار في بلدنا. وأخيرا، أود أن أكرر تحية شعب مالي لذكرى جميع الضحايا، المدنيين والعسكريين، الماليين والأجانب، الذين سقطوا في ساحة العزة في مالي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.